مجلة أداء المؤسسات الجزائرية (ABPR)
المجلد: 09 - العدد: (02) / (2020)
ISSN: 2170- 1938
EISSN: 2602-7313
جامعة قاصدي مرباح – ورقلة (الجزائر)

استراتيجية الشمول المالي: رؤية جديدة لمكافحة الفقر

Financial inclusion strategy: A new perspective to combating poverty

أ.د/ لمياء عماني[1]، د/ وفاء حمدوش[2]، د/ عائشة سلمة كيحلي[3]*

[1] جامعة قاصدي مرباح –ورقلة –الجزائر (مخبر دور الجامعة والمؤسسة في التنمية المحلية المستدامة)، lamitta.ame2001@yahoo.fr

[2] جامعة باجي مختار–عنابة –الجزائر (مخبر المالية الدولية ودراسة الحوكمة والنهوض الاقتصادي)، hamdouche_wafa@yahoo.fr

[3] جامعة قاصدي مرباح –ورقلة –الجزائر (مخبر دور الجامعة والمؤسسة في التنمية المحلية المستدامة)، selmaboussar@yahoo.fr

استلام المقال بتاريخ: 18-04-2020 . مراجعة وتحكيم بتاريخ: 04-11-2020 نشر المقال بتاريخ: 31-12-2020

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى مناقشة قدرة استراتيجية الشمول المالي، من خلال التكنولوجيا المالية والحلول الرقمية، على مكافحة الفقر وتحسين المستويات المعيشية، وذلك خدمةً لأهداف التنمية المستدامة. ومن خلال عرض تجارب ناجحة في هذا المجال، من منظور المؤسسات المالية الدولية، يمكن مناقشة إمكانيات الاقتصاد الجزائري في الاستفادة من تلك التجارب، وذلك بناءً على بعض مؤشرات الشمول المالي ومدى الاعتماد على الحلول الرقمية لبعض الفئات المستهدفة للفترة 2011 –2017. وتتطرق الدراسة إلى مصيدة الفقر التي تعرقل النمو الاقتصادي عندما تؤدي إلى الاستمرار في الفقر، وإلى إمكانية أن يسهم الوصول إلى الخدمات المالية الرقمية، لفئات من المستبعدين ماليا من خدمات النظام المالي الرسمي، في تجاوز مصيدة الفقر، من خلال تحسين الدخول وتخفيض التكاليف وزيادة القدرة على الادخار بغرض الاستثمار والحفاظ على الأصول المملوكة.

وتوصي الدراسة بضرورة تبني استراتيجية وطنية واضحة المعالم للشمول المالي بهدف دعم مسار التنمية المستدامة في الجزائر، وبالتركيز على مكافحة الفقر. وذلك من خلال الوفاء بمتطلبات تلك الاستراتيجية المتمثلة في ايجاد البيئة الداعمة أو البنية التحتية المالية الرقمية؛ تطوير جانب العرض وضمان الحماية للعملاء؛ والتقارب مع الطلب، الذي يحتاج تفعيله إلى بناء الثقة بين النظام المالي والفئات المستهدفة من خلال التثقيف المالي.

الكلمات المفتاحية: شمول مالي، مكافحة الفقر، تكنولوجيا مالية، تنمية رقمية، مصيدة الفقر.

Abstract:

This study aims to discuss the ability of financial inclusion strategy, through financial technology and digital solutions, to combat poverty and improve living standards, to serving the Sustainable development goals (SDG's). The capacities of the Algerian economy to benefit from successful experiences, according to international financial institutions, can be discussed, based on some financial inclusion indicators and the extent of reliance on digital solutions for target groups for the period 2011-2017. Through precedent experiences, the study addresses the poverty trap that disrupts economic growth when leading to continued poverty, and the possibility that access to financial services for financially excluded groups from the formal financial system services will contribute to overcoming the poverty trap by improving incomes, reducing costs and increasing saving capacity for the aim of investing and maintaining owned assets.

The study recommends the adoption of a well-defined national strategy for financial inclusion in order to support the path of sustainable development in Algeria, with a focus on combating poverty. This can be achieved by fulfilling the requirements of that strategy, namely creating a supportive environment or digital financial infrastructure; developing the supply side and ensuring protection for customers; and convergence with demand, whose activation needs to build trust between the financial system and target groups through financial education.

Keywords: Financial inclusion; Combating poverty; Financial technology; digital development; poverty trap.

JEL code: I32, D02, I38, Q56

* المؤلف المراسل

1 . مقدمة:

تعد سياسة مكافحة الفقر جزءا من التوجه الاستراتيجي للاستقرار المالي والاجتماعي ولتحقيق التنمية المستدامة، إذ لا معنى للحديث عن الاستقرار المالي في مقابل الهشاشة المالية أو للحديث عن الاحتواء الاجتماعي إذا لم يتم إعادة إدماج الفئات ذات الدخل المحدود والمستبعدة من الخدمات المالية في القطاع المالي الرسمي في حدها الأدنى. ويبدو الأمر أكثر تعقيدا في ظل وجود فجوة رقمية مالية بين الدول المتقدمة والدول النامية، وبين الفئات الاجتماعية المختلفة داخل هذه الدول، وذلك فيما يتعلق باستخدام الخدمات المالية. كما تتباين الدول النامية فيما بينها من حيث درجة نضج الخدمات المالية ومؤشرات الشمول المالي.

تخدم الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي أهداف التنمية المستدامة من حيث الإسهام في رفع معدلات النمو الاقتصادي ومكافحة الفقر والتقليل من الاستبعاد المالي ودعم الاحتواء الاجتماعي. خاصة في ظل ارتفاع نسبة الشباب إلى مجموع السكان في الدول النامية، ومع استمرار معاناة النساء من مشكلة عدم الحصول على الإمكانيات المالية لتمويل مشاريعهن الصغيرة، وكذلك الأمر بالنسبة للفئات التي تقطن في الأماكن النائية أو ذات الكثافة السكانية الضعيفة. لذلك لابد من الاهتمام بنماذج التمويل الابتكارية الرقمية التي تندرج ضمن نطاق الخدمات المالية الرقمية التي يكون هدفها إدماج كل الفئات والشرائح المذكورة سابقا في قلب عملية التنمية المنصفة والمستدامة. من بين تلك النماذج الكثيرة والمتعددة نماذج التمويل والدفع الرقمية التي تشكل جوهر التكنولوجيا المالية. وتركز الأدبيات البحثية الحديثة على مناقشة السلوكيات التي تميل نحو الادخار، وإلى فحص العلاقة بين الزيادة في المدخرات وتجنب الفقر أو الخروج منه، لذلك لابد من البحث بشكل دائم عن القنوات الجديدة والمبتكرة المحفزة على الادخار والاستثمار.

وانطلاقا من عدم نجاح الطرق والمقاربات التقليدية في مكافحة الفقر وتحسين ظروف حياة الأفراد بشكل يسهم في تقليل أعداد الفقراء وتحسين جودة الحياة بشكل ملحوظ، يتم البحث عن الحلول البديلة التي يمكن أن تسهم من خلال التأثير على متغيرات وسيطة أخرى في تحقيق ذلك. ويتم الاستناد في طرح إشكالية هذا البحث واختيار موضوعه إلى محدودية دور السياسات الاجتماعية، من منظور المؤسسات المالية الدولية، وإلى وجود تجارب دولية ناجحة في مجال الاعتماد على الحلول الرقمية من أجل تحسين جودة الحياة ومكافحة الفقر كما ونوعا.

بناء على ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

- إلى أيّ مدى يمكن بناء استراتيجية وطنية للشمول المالي تهدف إلى مكافحة الفقر في الجزائر من خلال الاستفادة من التجارب الدولية الناجحة في هذا المجال؟

ويمكن معالجة الإشكالية المطروحة من خلال طرح الفرضية التالية: إمكانية بناء استراتيجية وطنية للشمول المالي تسهم في مكافحة الفقر، من خلال الإدماج المالي للفئات المستبعدة من النظام المالي الرسمي وزيادة قدرتها على الادخار.

يهدف هذا البحث إلى مناقشة دور الشمول المالي في التأثير على الجوانب الاجتماعية، وذلك من خلال تعزيز الاحتواء الاجتماعي المدعوم بالتقنيات الرقمية لتحسين مستوى معيشة الأفراد والحد من مستويات الفقر المتنامي عبر العالم، وفي الدول النامية بشكل خاص. كما يهدف هذا البحث إلى التركيز على إيجاد حلول لظاهرة الفقر من منظور غير تقليدي من خلال دعم قدرات الأفراد الذاتية على تحسين الدخل وتحفيز السلوك الادخاري بدل الاعتماد غير المجدي على سياسات الدعم والإعانات التي تثقل كاهل الحكومات. ويتم هذا التحليل في سياق شامل لمفهوم التنمية المستدامة ومن خلال التطرق إلى الشمول المالي الرقمي، الذي يتعزز بفعل التكنولوجيا المالية والتنمية الرقمية. ويهدف البحث ضمن هذا المنظور إلى عرض تجارب دولية ناجحة في مجال تعزيز الاحتواء الاجتماعي وتمكين الفئات المستبعدة ماليا من النظام المالي الرسمي وإعادة دمجها في إطار الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي.

ويكتسي البحث أهميته من ضرورة إيجاد حلول وآليات مبتكرة للحد من الفقر، تتجاوز الحلول والآليات التقليدية التي تعثرت في كثير من الأحيان لمعالجة ظاهرة الفقر، وهي الظاهرة ذات الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية، وقد أظهرت الكثير من

الدراسات والبحوث محدودية دور سياسات الدعم والإعانات النقدية والعجز في تحسين الظروف المعيشية وخلق فرص العمل، وهو ما يبرر البحث عن حلول مبتكرة تحاكي التنمية الرقمية الحاصلة على مستوى العالم.

البحث عبارة عن دراسة تحليلية، من خلال عرض الإطار النظري للعلاقة بين الشمول المالي ومكافحة الفقر، ثم عرض تجارب دولية رائدة في هذا المجال، وكذلك مناقشة إمكانيات الجزائر للاستفادة من تلك التجارب من خلال بناء استراتيجية وطنية شاملة للشمول المالي. حيث يقع ضمن فئة البحوث التي تتطرق إلى تحليل أثر الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي على جهود مكافحة الفقر، من خلال عرض تجارب دولية مختلفة للفترة 2011 –2017 (الفترة المواتية لإصدار تقارير قاعدة بينات مؤشر الشمول المالي العالمية *FINDEX*).

ولمناقشة الإشكالية المطروحة يمكن تقسيم البحث إلى ثلاثة محاور كالآتي:

أولا – استراتيجية الشمول المالي في خدمة أهداف التنمية المستدامة ومكافحة الفقر.

ثانيا – تجارب دولية لمكافحة الفقر من خلال تبني استراتيجية للشمول المالي والحلول الرقمية.

ثالثا – إمكانيات الجزائر في الاستفادة من الشمول المالي والحلول الرقمية لمكافحة الفقر.

2. استراتيجية الشمول المالي في خدمة أهداف التنمية المستدامة ومكافحة الفقر

يعد مفهوم الشمول المالي مفهوما لصيقا بالتنمية المستدامة، من خلال استهدافه المباشر للفئات المستبعدة ماليا من دائرة التمويل الرسمي، والعمل على إدماجها ماليا بشكل مستدام. ولا يبدو غريبا الحديث عن بناء استراتيجية وطنية للشمول المالي إذا كان الهدف هو الوصول إلى التنمية المستدامة، لأن عملية الإدماج المالي ضمن استراتيجية الشمول المالي تكون ذات تأثيرات متعددة ومتشابكة على المستويين الجزئي والكلي، فهي تدعم التمكين الاقتصادي وتساعد على الاحتواء الاجتماعي وتمكن من إدارةٍ أفضل للمخاطر والأزمات. وبالتالي سوف تكون التأثيرات ممتدةً عبر الزمن وعبر الفئات المكونة للمجتمع، وهو ما يدعم مفهوم "الاستدامة".

1.2 الوقوع في مصيدة الفقر وعدم القدرة على المحافظة على الأصول:

يرتبط موضوع الفقر عادة بظواهر أخرى مصاحبة، كما يتم الانطلاق من المؤشرات الأساسية لتعريفه، والمرتبطة بدخل الأسر ونفقاتها (وفقا للمعيار المادي لتعريف الفقر ممثلا في الدخل والإنفاق). حيث يعبر الفقر المطلق عن الحد الأدنى للعيش أو العتبة الدنيا للدخل التي لا يمكن تحتها تلبية الاحتياجات الأساسية (يحدد البنك الدولي هذه العتبة بـ1,9 دولار لليوم حسب مؤشر PPP سنة 2011). كما يعرف الفقر النسبي بأنه نسبة السكان الذين ينزلون عن المستوى المتوسط للدخل أو الذي يعبر عن المسافة الاقتصادية بين السكان الأدنى والأعلى دخلا. ويمكن التوسع في تعريف الفقر بتجاوز الأبعاد الاقتصادية ممثّلةً في الدخل، إلى الأبعاد الاجتماعية والإنسانية والثقافية (حسب المؤسسات المعنية بالتنمية البشرية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي)، وذلك من خلال إدراج:

– مستوى المعيشة والرفاه: والذي من خلاله تحدد خطوط الفقر من خلال قدرة الأفراد على الوصول إلى الحاجيات الأساسية من سلع وخدمات (التي يمكن أن تختلف من مؤشر معتمد لآخر). (مركز الأبحاث الاقتصادية والإحصائية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية، 2015، ص 8–10). وخطوط الفقر هي أسلوب معتمد من قبل البنك الدولي لتقسيم المجتمع إلى فئتين من الفقراء وغير الفقراء. أما جيوب الفقر فهي المناطق التي تستهدفها سياسة مكافحة الفقر والتي غالبا ما تكون في المناطق الريفية النائية، وتحدد على أساس وجود أكثر من 25 % من السكان تحت خط الفقر المطلق (حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2013، ص 29، 31)؛

– عدم المساواة: وهي الحالة التي يكون فيها توزيع الأصول والثروات والموارد والدخول غير متكافئٍ بين الأفراد وبين المجموعات وبين الدول؛

– الاستبعاد الاجتماعي (أو الاقصاء أو التهميش أو الاستثناء): الذي يعبّر عن حالة ديناميكية من الحرمان بأبعاد متعددة ومتداخلة، ومن محدودية فرص الحصول على الخدمات الأساسية بسبب عدم كفاية الدخل وبسبب عوامل أخرى، ويتشعب الاستبعاد الاجتماعي ضمن ثلاثة أبعاد هي الاستبعاد الاقتصادي، والاستبعاد من الخدمات الاجتماعية، والاستبعاد من الحقوق المدنية (مركز الأبحاث الاقتصادية والإحصائية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية، 2015، ص8). ولهذه الظواهر المرافقة للفقر صفة الديناميكية، مما يجعل الفقر بحد ذاته لا يعبر عن حالة جامدة ولابد من فهم تأثير الصدمات والأنماط الموسمية للفقر.

وقد تم تطوير فكرة "مصيدة الفقر *Poverty traps*" من قبل *Azariadis and Stachurski* (2004)، وتم تعريفها على أنها آلية التعزيز الذاتي لحالة استمرار الفقر، عندما يكون التوازن الفردي عند مستوى أدنى من الرفاهية (Barrett, 2008, P.19). يرتبط تحديد وجود مصيدة للفقر بالأدلة التجريبية، وفي دراسة لـ *Carter et al.* (2007) في كل من اثيوبيا والهندوراس تم تحديد مؤشرٍ للوقوع في مصيدة الفقر وهو الحد الأدنى للأصول، وبالتالي فإن عدم الوقوع في تلك المصيدة يتطلب الاحتفاظ بذلك الحد الأدنى من الأصول. فعندما أصبح نمو سبل العيش أمرا غير ممكن في تلك المناطق بسبب الصدمات البيئية، ورغم انخفاض مستويات الدخل والاستهلاك إلاّ أنّ الأسر حاولت التمسك بالحد الأدنى من الأصول كسلوك متوقع لمواجهة مصيدة الفقر في البلدين اللذين تعرضا إلى مجموعة من الكوارث (Hochrainer-Stigler; Patnaik; Kull; Singh & Wajih, 2011, PP. 57–82)

وهناك دراسات أخرى قائمة على نماذج النمو الإجمالية *Kraay and Raddatz* (2007) لم تعثر على دليل عملي على العلاقة بين مصيدة الفقر وتدني مستوى المدخرات أو انخفاض مستوى التكنولوجيا في الدول حيث تكون معدلات النمو منخفضة. ويعد هذا الإشكال عائقا أمام التوجهات الداعمة لضخ المساعدات الإنمائية في الدول الأكثر فقرا والذي يفترض به أن يسهم في بدء عملية نمو مستدام.

تشير قاعدة بينات مؤشر الشمول المالي العالمية (*Findex* 2017)، إلى أن 69 %من البالغين في جميع أنحاء العالم لديهم حسابات مصرفية رسمية مقارنة بـ 62 % سنة 2014 و51% سنة 2011، ورغم هذا التحسن الذي يختلف من بلد لآخر، ومن فئة داخل نفس البلد لأخرى، إلاّ أن هذه النسب لا تزال تعبّر عن وجود ظاهرة "الاستبعاد المالي". وتعكس هذه الظاهرة فكرة عدم وصول فئات كثيرة إلى الخدمات المالية وهو الوضع الذي يمكن أن يخلق ما يسمى "دوامة الفقر". وقد أجمعت العديد من الدراسات (*Brune et al 2015, Dupas and Robinson2009, Karlan et al 2014, Pande et al* 2012) على أن توفير خدمة الادخار للأسر يساعد على زيادة قدرتهم على مواجهة الصدمات المالية، وتنظيم الاستهلاك، وحيازة الأصول الإنتاجية، والاستثمار في رأس المال البشري، مما يساعد على الخروج من الفقر أو عدم الوقوع في مصيدة الفقر.

وانطلاقا من فكرة المحافظة على الحد الأدنى من الأصول يمكن البحث في دور الشمول المالي والحلول الرقمية بما فيها التكنولوجيا المالية وكذلك دور المالية ذات البعد الاجتماعي في تعزيز القدرات الادخارية بدل تمويل الإنفاق من خلال التنازل عن الأصول (السلوك المعتاد للأسر في مواجهة الأزمات). فالشمول المالي ييّسر الادخار ويسمح بتراكم الأصول وتنوعها ويدعم النشاط الاقتصادي.

2.2 استراتيجية الشمول المالي:

نعني بالشمول المالي أو التمويل الشامل تعميم المنتجات والخدمات المالية والمصرفية وبتكاليف معقولة على فئات واسعة من الأفراد والمؤسسات والمجتمعات، خاصة من الفئات ذات الدخل المنخفض التي تعاني من الاستبعاد المالي، وتمكين تلك الفئات ليس فقط من **الإتاحة** بل من **الاستخدام** الفعّال والمسؤول لتلك الخدمات. ولذلك تركز كل استراتيجية للشمول المالي على التثقيف المالي الذي يدعم الاستدامة، وتتطلب استراتيجية الشمول المالي تقديم مجموعة واسعة وشاملة من الخدمات المالية كالحسابات البنكية، المدخرات، القروض لمختلف الاستحقاقات، التأجير التمويلي والرهون العقارية، التأمين، المدفوعات،

والتحويلات المالية المحلية والدولية، برامج التقاعد، حماية العملاء وتعزيز القدرات المالية (اتحاد المصارف العربية، 2016، ص08).

الجدول 1: رؤى مختلفة لاستراتيجية الشمول المالي من أجل مكافحة الفقر

عناصر المقارنة	الشمول المالي عبر المالية المصغرة (القنوات الرسمية التقليدية)	الشمول المالي عبر أهداف التنمية المستدامة
الرؤية	جزء من رؤية المجموعة الدولية لمكافحة الفقر عبر الإقراض المصغر	جزء من الرؤية العالمية الهادفة لتحسين الحياة على الأرض (جودة الحياة).
الهدف	توفير الخدمات المالية للفقراء بهدف مكافحة الفقر	توفير الخدمات المالية لجميع الأفراد، بما في ذلك أصحاب الدخول المنخفضة
نوعية المنتجات	منتجات وخدمات شمولية محددة لخفض حدة الفقر.	تمويل التنمية الشاملة المستدامة لضمان جودة الحياة وتقليص عدم المساواة وتحقيق الاستدامة البيئية من خلال منتجات مستدامة.
الجهات المستهدفة	الفقراء	الفئات المهمشة والمستبعدة ماليا، بما فيها فئة الفقراء.

المصدر: بدر الدين عبد الرحيم إبراهيم (د.ت). الشمول المالي والتنمية المستدامة، برنامج الخليج العربي للتنمية "أجفند"، وحدة التمويل الأصغر، ص 1

وقد تطور مفهوم الاعتماد على استراتيجية الشمول المالي للقضاء على الفقر أو الحد من مظاهره بين مدرستين (عبد الرحيم إبراهيم (د.ت)، ص 10): المدرسة الأولى تركز على فئة الفقراء وتسعى لتحسين أوضاعهم من خلال تعميم المنتجات والخدمات المالية في إطار القنوات الرسمية التقليدية، واعتمادا بشكل خاص على المالية المصغرة أو المالية الاجتماعية بشكل عام؛ بينما المدرسة الثانية فلها منظور أكثر شمولية واستدامة من خلال الاعتماد على استراتيجية الشمول المالي في التحول نحو مالية رقمية مستدامة شمولية تخدم أهداف التنمية المستدامة (انظر الجدول رقم 1). بحيث يكون هدف مكافحة الفقر متكاملا مع سلسلة أخرى من الأهداف، وتتداخل الآليات فيما بينها لضمان نتائج أفضل. وتجدر الإشارة أن هذه الدراسة تندرج ضمن المدرسة الثانية.

إذا تعد استراتيجية الشمول المالي وسيلة لتحقيق التنمية المستدامة من خلال تحسين مستوى المعيشة، تمكين المرأة، تعزيز الفرص المتكافئة، وتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، والحد من الفقر وعدم المساواة، وصولا إلى تحقيق نمو اقتصادي شامل ومستدام (اتحاد المصارف العربية، 2015، ص 24). ويُسهم الشمول المالي–حسب برنامج عمل الأمم المتحدة– في تحقيق الأهداف الإنمائية الأوسع نطاقا، وهو يتجسد في غايات ترد ضمن سبعة أهداف من أهداف التنمية المستدامة. ويستهدف البالغين من الأفراد الذين ليس لديهم حسابات مصرفية؛ والنساء اللاتي تعانين من الاستبعاد المالي؛ والفجوة التمويلية الواسعة بالنسبة للمؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة (صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، 2018، ص 10).

شكل رقم (01): متطلبات استراتيجية الشمول المالي

المصدر: صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية (2018). الإطار الاستراتيجي لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية للفترة 2018-2021، وثيقة رقم 20347-17، ص 10.

من خلال الشكل رقم (01) يمكن مناقشة الرؤية المعتمدة على بناء نُظُم مالية شاملة تخدم فئات السكان والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المستبعدة من الخدمات المالية الرسمية والتي تعاني من نقص الخدمات البنكية. وبالتالي يمكن لإتاحة فرص الحصول على الخدمات المالية المساعدة على الخروج من دائرة الفقر والحد من أوجه التفاوت. حيث أن الوصول إلى أنظمة مالية شاملة يتطلب بناء واستحداث نظم بيئية من خلال تطوير البنية المؤسسية والبنية التحتية التكنولوجية والشراكات، ومن ناحية العرض يمكن لمقدمي الخدمات المالية المبتكرة الاعتماد على تلك النظم البيئية لإيصال الخدمات، كما يمكن الاعتماد أيضا على وجود احتياجات واضحة ومعلنة من قبل العملاء، ويدخل كل ذلك في آليات تعزيز الشمول المالي (صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، 2018، ص 10-12).

3.2 تعزيز الشمول المالي من خلال التكنولوجيا المالية:

تلعب التكنولوجيا المالية دورا مهما في تعزيز الشمول المالي الرقمي، وهدفنا في هذه الدراسة التركيز على أهمية هذا الدور بالنسبة للفئات ذات الدخل المحدود وإمكانية دمجها ماليا وإعادة إشراكها في مسار النمو الاقتصادي من خلال تفادي الوقوع في مصيدة الفقر.

حيث ينشأ الفقر من الاختلالات الهيكلية والفجوة في مستويات الدخل بين الفقراء والأغنياء ومن اختلالات السوق. وهو الأمر الذي يصعّب عملية الوصول إلى الخدمات المالية الضرورية لإطلاق المشروعات الفردية الخاصة والصغيرة، ولتمويل الابتكار والشركات الناشئة التي تدعم النمو الاقتصادي. وتسمى هذه الحلقة المفرغة بين الفقر والتراجع الاقتصادي والاستبعاد المالي بدوامة الفقر.

إن ظهور كيانات مالية جديدة متمثلة في شركات التكنولوجيا المالية من شأنه أن يدعم النظام البنكي والمؤسسات المالية من خلال تقديم حلول رقمية قائمة على الابتكار التكنولوجي في مجال التمويل. ومن أجل تحقيق الاستدامة، ظهرت معايير لإدارة المخاطر هي معايير ESG: البيئية والاجتماعية والمتعلقة بالحوكمة، لدعم الأداء الاجتماعي في الميدان المالي ولتوظيف التكنولوجيا والحلول الرقمية لخدمة المجتمع والمحافظة على الاستقرار المالي.

ويعرف "مجلس الاستقرار المالي" التكنولوجيا المالية بأنها ابتكارات مالية باستخدام التكنولوجيا، يمكنها استحداث نماذج أعمال أو تطبيقات أو عمليات أو منتجات جديدة ذات أثر ملموس على الأسواق والمؤسسات المالية وعلى تقديم الخدمات المالية (صندوق النقد الدولي، 2017، ص 57). في حين يعرفها مركز "ومضة" بأنها موجة جديدة من المنتجات والخدمات التي تستخدم التكنولوجيا في إطار تحسين الخدمات المالية التقليديّة وتسهيلها (مركزي ومضة وبيفورت، ص 07). وتخدم الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية العملاء الذين لا يملكون حسابًا مصرفيًا ويريدون الولوج إلى الخدمات المالية الأساسية. كما تعرّف التكنولوجيا المالية – انطلاقا من الموجات الأحدث للمنتجات المالية المبتكرة – على أنها استخدام تقنية Block chain المبنية

على تقنية السجلات اللامركزية بجانب الذكاء الاصطناعي والخدمات السحابية والبيانات الضخمة في المقاصة والتسوية، وتحويل الأموال والمدفوعات، والعملات والهويات الرقمية (المنتدى العربي للتقنيات المالية الحديثة، 2018).

ويمكن تحقيق ما يسمى بالنمو الاحتوائي وتنويع النشاط الاقتصادي من خلال الشمول المالي نتيجة انتشار استخدام الهواتف المحمولة إلى المستوى الذي يفوق عدد الحسابات البنكية، بحيث يمكن للدفع باستخدام الأجهزة المحمولة أن يقلّل من نسبة الأفراد الذين ليس لديهم حسابات بنكية، مع ضرورة وضع القواعد التنظيمية الملائمة لذلك. كما يمكن للتكنولوجيا المالية أن تطرح بدائل تمويلية للأسر والمشاريع والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، خاصة من خلال منصات الاقتراض الجماعي وتمويل التجارة عبر الأنترنت. كما يمكن للتكنولوجيا أيضا أن تسهم في زيادة الائتمان الممنوح للمؤسسات الصغيرة من خلال ما تقدمه من حلول للحد من عدم تماثل المعلومات مثل تحليل البيانات الضخمة مما يساعد في تقييم الجدارة الائتمانية بشكل أفضل (لوكونغا، 2017، ص 06).

وحسب مجموعة البنك الدولي، فإن التكنولوجيا المالية تتيح فرصًا متنوعة، ويجب على السلطات الوطنية العمل على تعزيزها. لأن ذلك من شأنه أن يدعم منحى تخفيض التكاليف، وزيادة الكفاءة والمنافسة، وتضييق نطاق التضارب في المعلومات، وتوسيع نطاق الوصول إلى الخدمات المالية في الدول ذات الدخل المنخفض، وحيث يتواجد عدد كبير من السكان المحرومين من الوصول إلى الخدمات. غير أن ذلك لن يتحقق على المدى القصير، وإنما تتطلب الاستفادة من مزايا التغير التكنولوجي الوقت الكافي والدعم المرفق من الابتكارات والتطورات التكنولوجية المستمرة، حتى تكون في خدمة التنمية الاقتصادية والنمو الشامل للجميع على نطاق أوسع. ولا يخلو الأمر من المخاطر المرافقة لهذا التحول الرقمي على الصعيد المالي، إذ لابد من تكييفٍ للنظام المالي، والعمل على حماية العملاء، ووضوح واتساق الأطر القانونية والتنظيمية، وتعزيز شبكات الأمان المالي، وتمثل الموازنة بين الفرص والمخاطر التحدي الذي تواجهه السلطات الوطنية (مجموعة البنك الدولي، 2018، ص04).

لا يمكن إذا فصل استراتيجية الشمول المالي الهادفة إلى التمكين الاقتصادي والاحتواء الاجتماعي عن التمويل الرقمي، ولئن كانت البنوك سبّاقة في استخدام التقنيات الرقمية إلاّ أنّ الكثير من خدمات التكنولوجيا المالية تم تطويرها من قبل شركات الاتصال والانترنت. حيث انتشرت في البداية في الدول النامية نتيجة القصور في الأنظمة المالية التقليدية، وسمحت أنظمة الدفع المستحدثة بتقليل تكلفة التحويلات بالنسبة للأفراد، كما أسهم نظام الإقراض الجماعي المباشر في إتاحة الفرص للمشروعات الناشئة الصغيرة، وكذلك تمكّنت الحكومات من القيام بالدفع والتحويلات الاجتماعية بتكلفة أقل، في ظل التقليل من احتمالات الاحتيال والتسرب (مجموعة البنك الدولي، 2016، ص 27).

ومن خلال قاعدة البيانات للمؤشر العالمي للشمول المالي " FINDEX"، الذي يقيس مستوى الشمول المالي وثورة التكنولوجيا المالية، يمكن رصد وتتبع أهم المؤشرات عن تمكين الأفراد البالغين من امتلاك حسابات بنكية ومن الادخار عبر تلك الحسابات، وتسديد المدفوعات والاقتراض وإدارة المخاطر المالية. كما تُظهر التقارير الصادرة عنه تجارب متنوعة من بينها تلك الخاصة بالدول التي تمكّنت من تحقيق بعض الأولويات مثل الحد من الفقر والجوع وعدم المساواة.

4.2 دور التكنولوجيا المالية والتنمية الرقمية في مكافحة الفقر:

يبرز الدور الاجتماعي والاقتصادي للتكنولوجيا المالية من خلال الفرص التي يتم خلقها لصالح الفئات المحرومة والمستبعدة ماليا، بحيث تتعدى المسألة في هذه الحالة القدرة على الابتكار والتميز إلى إمكانية إتاحة شكل من التمويل المستدام. ويمكن عرض بعض من هذه الآثار ذات العلاقة بمكافحة الفقر وعدم المساواة في النقاط التالية:

– التأثير على تقديم الخدمات المالية وتعزيز الشمول المالي (اهتمام الحكومات بالتكنولوجيا المالية نابع من تبنيها لاستراتيجية الشمول المالي) خاصة في الدول منخفضة الدخل وبين الشرائح المستبعدة من الخدمات المالية الرسمية والاستفادة من الابتكار المالي والتكنولوجي في القطاع المالي.

– العمل وفق نماذج أعمال جديدة توفر خدمات ومنتجات جديدة وبتكاليف منخفضة من قبل كيانات جديدة. وهو الأمر الذي يتيح فرصا لتحقيق مكاسب كبيرة من حيث الكفاءة ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية. فتحسين نظام المدفوعات عبر الحدود يسمح باستقبال أفضل لتحويلات العاملين في الخارج وللمساعدات الدولية التي تستهدف فئات معينة في الداخل.

– التقليل من نطاق الخطأ والاحتيال (إدارة مختلفة للمخاطر) من خلال جمع ومعالجة البيانات آليا من العملاء باستخدام تطبيقاتهم والوصول إلى حسابات معاملاتهم لدى المؤسسات المالية، خاصة في ظل تطوير آليات بطاقات الهوية الرقمية.

– تحقيق تأثيرات خاصة بالشبكة ووفورات الحجم والنطاق. إذ يمكن لبعض خدمات التكنولوجيا المالية– مثل برامج الإقراض الجماعي ودفاتر الحسابات الموزعة والعقود الذكية– أن تؤدي إلى تغيير دور بعض الوسطاء الماليين أو الاستغناء عنهم. ويسري هذا النهج أيضا على العديد من المؤسسات المالية التي تعمل على إنشاء شراكات جديدة للتنافس مع الداخلين الجدد في الأسواق وشركات التكنولوجيا القائمة، أي تقليل التكاليف على مستوى جزئي (مجموعة البنك الدولي، 2018، سبتمبر).

– تمكين الشمول المالي الرقمي للفئات المتواجدة في البيئات الهشة وفي دول اللجوء، من خلال استخدام الهويات البيومترية والبطاقات الذكية والتمويل من خلال الإقراض الجماعي التضامني (عماني، حمدوش ومسغوني، 2019)، بحيث ينقل اللاجئون مهاراتهم وتجاربهم المحلية الخاصة إلى دول اللجوء، وفي هذا المجال حيث لا يجدون منافسة قوية في تلك البيئة المستقبلة بإمكانهم الحصول على الائتمان لتمويل مشاريعهم الصغيرة التي تسد الفجوات الموجودة في بيئة الأعمال تلك (عماني، كيحلي ومسغوني، 2017، ص 17).

– تخفيض تكاليف المعاملات، فالمدفوعات الرقمية توفر المال للحكومات والشركات (تقليل التكاليف على مستوى كلي)، وهناك دراسات تطبيقية تظهر أن: في النيجر، وفرت التحويلات الاجتماعية الحكومية من خلال الهواتف المحمولة 20 %من المصاريف الإدارية مقارنة بالتوزيع النقدي للإعانات لسنة 2013؛ في المكسيك أدى تحول الحكومة إلى المدفوعات الرقمية منذ 1997 إلى تخفيض الإنفاق على الأجور والمعاشات والرعاية الاجتماعية بـ 3.3 % سنويا وإلى توفير مبلغ 1.3 مليار دولار حتى سنة 2013.

– زيادة القدرة على الادخار، حيث يمكن أن تعزى الزيادة في المدخرات إلى التقليل من الأموال الضائعة في المدفوعات غير المصرح بها أو غير الصحيحة. هناك أيضًا بعض المدخرات ناتجة عن الفوائد المكتسبة من خلال عدم الاضطرار إلى إيداع الأموال مقدمًا قبل الدفعات وعدم دفع الرسوم البنكية لتوزيع المدفوعات النقدية (Demirguc-Kunt; Klapper. & Singer, 2017).

إن الشمول المالي المعزز بالتكنولوجيا المالية يوسع نطاق الفرص المتاحة أمام الأفراد والأسر لتحسين الظروف المعيشية، وأمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للمشاركة في الاقتصاد المحلي. ويساعد صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية على توفير منتجات متباينة للنساء والرجال لكي يتسنى لهم الخروج من دائرة الفقر وإدارة حياتهم المالية والاستثمار في أعمالهم التجارية وأصولهم الإنتاجية وبناء مستقبل أكثر مرونة لأنفسهم ولأسرهم بالاستفادة من التكنولوجيا الرقمية وغيرها من التكنولوجيات الجديدة (صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، 2018، ص04).

إن استراتيجيات التنمية الرقمية أوسع من استراتيجيات تكنولوجيا الاعلام والاتصال، لأن الأمر سوف يتعدى إتاحة الاتصال بالأنترنت للجميع إلى ضمان فعالية التكنولوجيا وتأثيرها الإيجابي على حياة الأفراد من خلال تسريع وتيرة النمو، وزيادة الوظائف، وتحسين مستوى الخدمات. كما تعمل التقنيات الرقمية على التقليل من تكاليف المعاملات الاقتصادية والاجتماعية على قطاع الأعمال والأفراد والقطاع العام من خلال التأثير على تكاليف الحصول على المعلومات. وإلى جانب قدرتها على دعم الابتكار وتعزيز الكفاءة، فهي تدعم الاحتواء الاجتماعي عندما تمكن الفئات المستبعدة والمحرومة (على أساس النوع الاجتماعي، الفروقات الاجتماعية والاقتصادية، المشاريع الصغيرة، الحروب والكوارث واللجوء، الخ) من الحصول على الخدمات. وتشجع

المنافسة في السوق، والشراكة بين القطاعين العام والخاص، وفعالية التنظيم في تقديم خدمات الأنترنت والهاتف المحمول على الاستثمار في التحول الرقمي ودمج أوسع لمستخدمي الأنترنت وبتكاليف متدنية، بحيث تجد استثمارات القطاع العام في هذا المجال جدواها في العوائد الاجتماعية المتحققة، خاصة إذا تم التحكم بالمخاطر المرتبطة بالجريمة الالكترونية، انتهاك الخصوصية، والرقابة الالكترونية (العوائد الرقمية، 2016، ص 06). وتقوم التنمية الرقمية على أربع ممكّنات هي: التمويل الرقمي، وسائل التواصل الاجتماعي، الهوية الرقمية، وثورة البيانات (مجموعة البنك الدولي، 2016، ص 28).

شكل رقم (02): تطور الحلول الرقمية وبعض مؤشرات جودة الحياة في الدول النامية للفترة 1990-2015

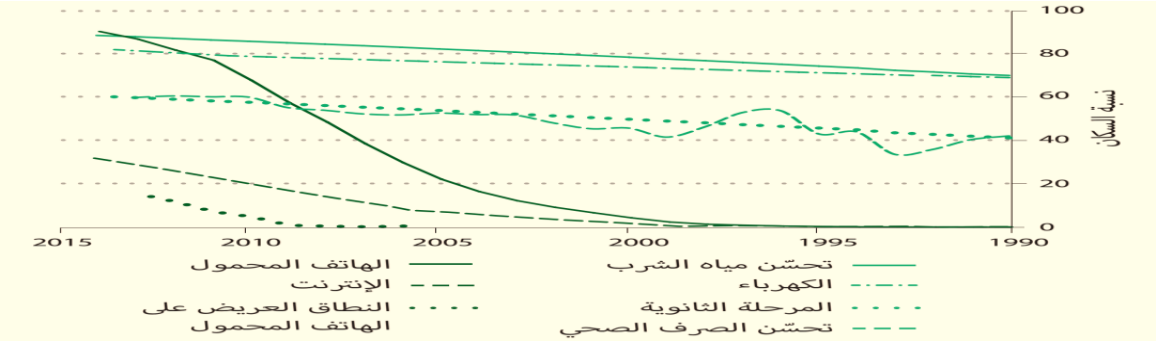

المصدر: مجموعة البنك الدولي (2016). العوائد الرقمية: تقرير عن التنمية في العالم رقم 102724، ص 6.

يعرض لنا الشكل رقم (02) مسار تطور بعض التقنيات الرقمية بشكل متزامن مع التطور في بعض مؤشرات جودة الحياة، حيث يمكننا أن نلاحظ حدوث تقدم كبير في امتلاك الهاتف المحمول (بالتركيز على التطبيقات الذكية المساعدة على الشمول المالي الرقمي)، وبدرجة أقل نلاحظ تطورا في إمكانية استخدام شبكة الأنترنت، وكذلك الأمر مع تحسن مياه الشرب والكهرباء والتعليم الثانوي والصرف الصحي كاحتياجات أساسية. حيث توفر سياسة رقمنة فواتير المياه على الأفراد المستخدمين الوقت، ففي كينيا أصبح هؤلاء بحاجة إلى 82 % من الوقت أقل لتسديد الفواتير عبر الهواتف المحمولة. ويمكن للمالية الرقمية أن تساعد في اختيار الفئات المستهدفة من الدعم، ففي بوغوتا يتم ربط نظام الانتقاء بقاعدة البيانات الوطنية للفقر واستخدام البطاقات الذكية لتقديم أسعار منخفضة لمئات الآلاف من المستخدمين ذوي الدخل المنخفض. يمكن الاعتماد على نظام الإعانات الذكية في تخصيص أفضل للموارد المشتركة وفي تقديم خدمات ومنافع عامة بكفاءة (Waldron, D. & Sotiriou, 2018).

3. تجارب دولية لمكافحة الفقر من خلال استراتيجية للشمول المالي والتنمية الرقمية

في دراسة قياسية أجريت على الدول الآسيوية النامية لاختبار أثر الشمول المالي على جهود الحد من الفقر وعدم المساواة في الدخل، قام *(Cyn-Young Park and Rogelio V. Mercado, Jr. 2015)* ببناء مؤشر للشمول المالي لـ 37 اقتصادا آسيويا باستخدام عدة أبعاد كالإتاحة والاستخدام، حيث تبيّن في المرحلة الأولى من الدراسة تأثر عملية الإدماج المالي بدخل الفرد والعوامل الديمغرافية والحوكمة والجودة المؤسسية (محددات الشمول المالي وأبعاده)، حيث تميل الاقتصاديات ذات الكثافة السكانية إلى الوصول بشكل أكبر إلى الخدمات المالية (Cyn-Young and Rogelio V. Mercado, 2018) .

أما في المرحلة الثانية فقد تم اختبار العلاقة بين الشمول المالي والفقر، وبيّنت النتائج وجود علاقة معنوية قوية وهامة بين الشمول المالي وانخفاض معدلات الفقر وعدم المساواة في الدخل من خلال معاملات ارتباط قوية، مؤسّسة على المالية المصغرة. إن توفير الائتمان للفئات ذات الدخل المنخفض يتيح إمكانية الوصول إلى الخدمات المالية، وهو ما يمكّنهم من القيام بأنشطة إنتاجية والتخفيف من الاستهلاك ومواجهة الصدمات السلبية قصيرة الأجل. كما توجد بعض الأدلّة على دور الشمول المالي في التقليل من عدم المساواة في الدخل، بحيث يسهم الحد من الاستبعاد المالي غير الطوعي في التقليل من عدم المساواة في تلك الدول.

هناك العديد من العوامل التي أدّت ببعض الدول النامية إلى تحقيق التقدم نحو الشمول المالي–حسب دراسات البنك الدولي– مثل (World Bank, 2019) : السياسات واسعة النطاق مثل الهوية الرقمية العالمية (الهند)؛ فسح المجال أمام المالية الالكترونية (الخدمات المالية المحمولة؛ المدفوعات المالية الحكومية الرقمية المحفزة على فتح حسابات بنكية أو حسابات على الهواتف المحمولة لهذا الغرض؛ تبني نماذج الأعمال الجديدة كتلك المتعلقة بالتجارة الالكترونية؛ تطوير استراتيجية وطنية للشمول المالي (*NFIS*) تدمج جميع الأطراف ذات المصلحة من شركات الاتصال، مؤسسات مالية، جهات تنظيمية، ومؤسسات تعليمية؛ والاهتمام بحماية العملاء والقدرة المالية على تعزيز الخدمات المالية المسؤولة والمستدامة.

فيما يلي عرض مختصر لبعض التجارب الناجحة المنتقاة. فالتجربة الكينية تعد واحدة من أكثر التجارب نجاحا في القارة الافريقية، يستدل بها في كثير من الدراسات والتقارير التي تطرحها المؤسسات الدولية، خاصة نظام *M-Pesa* لتحويل الأموال الكترونيا والتركيز على فئة النساء (الاستبعاد على أساس الجنس)؛ التجربة الصينية مع التجارة الالكترونية التي نقلت الاقتصاديات المحلية في المناطق النائية والفقيرة والريفية في الصين إلى الاندماج ضمن الاقتصاد الإقليمي وحتى العالمي (الاستبعاد على أساس الجغرافيا)، ونجاح الصين في تنفيذ استراتيجية وطنية لبناء نظام مالي شامل؛ التجربة الأردنية باعتبارها تجربة عربية رائدة وسبّاقة في مجال بناء وتنفيذ استراتيجية وطنية للشمول المالي بمساعدة المؤسسات المالية الدولية، خاصة في ظل الأزمة المركبة في الشرق الأوسط وانعكاس نتائجها على دول الجوار والمعاناة التي تسببها حالة النزوح العربي والتي تدفع نحو زيادة أعداد الفقراء بشكل مستمر.

1.3 تمكين النساء في كينيا من خلال خدمات الهاتف المحمول للتقليل من نسب الفقر:

يحقق الاقتصاد الكيني مستويات عالية من الشمول المالي، فحوالي 82% من البالغين سنة 2017 يمتلكون حسابات بشكل ما(World Bank, 2018, P. 64)، حيث يمكن للخدمات المالية المقدمة عبر الهواتف المحمولة، والتي تمكن العملاء من ادخار الأموال أو تحويلها عبر هواتفهم، أن تكون عاملا مساعدا على تحسين إمكانيات زيادة الدخل، وبالتالي مكافحة الفقر. فالتجربة في كينيا أظهرت انتشار حسابات الأموال عبر الأجهزة المحمولة على نطاق واسع، حيث يوجد 73 %من البالغين لديهم حساب أموال عبر الهاتف المحمول مع سنة 2014، وقد زادت نسبة المستخدمين من الصفر إلى أكثر من 75 % من السكان البالغين في أقل من 10 سنوات (حتى سنة 2016) من خلال العمل المشترك بين البنوك وشركات الاتصالات، بالتوازي مع التوسع في قطاع التأمين والتمويل الجماعي (إندونغو، موراليس، وإنديرانغوص، 2016، ص 15). وتبين التجربة بشكل خاص استفادة النساء اللاّتي يعلن أسرهن من الخدمات المتاحة عبر الهواتف في زيادة المدخرات لأكثر من الخمس، حيث تركت أكثر من 185 ألف سيدة الاشتغال في الزراعة وقمن بإنشاء مشاريع لتجارة التجزئة، وساعد ذلك في التخفيض من نسب الفقر بنسبة 22%. هذه الوسيلة المتاحة لتنمية المدخرات تعمل على ترشيد الاستهلاك والاكتفاء بالإنفاق الضروري فقط، والتجربة الكينية تشير إلى ارتفاع المدخرات وتمويل الاستثمار في المشاريع بنسبة 60% (آسلي ديميرجوتش وآخرون، د–ت، ص ص 1، 2).

كما تم تطوير نظام M-Pesa لتحويل الأموال الكترونيا للاستفادة من التكنولوجيا القائمة على الهواتف المحمولة مما سمح بتخفيض تكاليف المعاملات وتخزين القيمة على الهواتف أو الحسابات في شكل عملة الكترونية. وسمح هذا النظام بعدم تنقل الأفراد لتقديم العون لعائلاتهم وترك أماكن عملهم والتعرض للمخاطر، وقد سمح انخفاض التكاليف بتوفير المزيد من الدخل المتاح للإنفاق، كما أن الثورة الرقمية كانت في خدمة الجميع بما فيهم العاملين في الاقتصاد غير الرسمي الجماعي.

لقد مرت هذه التجربة الناجحة –بمعيار التقليل من أعداد الفقراء– بأربعة مراحل أساسية: (1) توسيع المنصة الرقمية للهواتف المحمولة الخاصة بالتحويلات والمدفوعات والتسويات (نظام M-Pesa)؛ (2) إدماج حسابات الادخار الافتراضية عبر منصة للخدمات المالية الرقمية في صميم الوساطة المصرفية؛ (3) استخدام بيانات المعاملات المالية الرقمية لتقييم الجدارة الائتمانية وتسعير المخاطر؛ (4) توسيع الخدمات المالية الرقمية عبر الحدود والتحويلات الدولية (إندونغو، موراليس، وإنديرانغوص، 2016، ص 15). ورغم أن ما يقارب ثلث الناتج المحلي الإجمالي في كينيا يمر عبر الخدمة المصرفية المتنقلة

M-Pesa كدليل على مستوى التطور الرقمي، إلاّ أنّ التجربة لم تكن ملهمة للاقتصاديات الناشئة الأخرى، والتي لم تحظ فيها الخدمات المالية الرقمية بنفس القدر من النجاح وحجم الاستعمال (الجمعية العالمية لتقييس الاتصالات وإدارة الاتحاد الافريقي للاتصالات، 2016).

2.3 تجربة القرى الصينية في إنعاش التجارة الالكترونية وتعزيز الاحتواء الاجتماعي:

بدأت الصين في تنفيذ استراتيجية وطنية لبناء نظام مالي شامل سنة 2013، يكون فيه للمؤسسات المالية الرسمية التقليدية الدور الأساسي، بينما الهدف هو إيصال الخدمات المالية إلى كافة الأماكن البعيدة والريفية ولو في الحد الأدنى، وتم إنشاء التعاونيات الائتمانية الريفية، واستحداث منتجات مالية وقروض لخدمة المزارعين والمهاجرين والمشاريع الريفية (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، 2014، ص 24).

ويوجد في الصين ما يعرف بظاهرة "شاجي" وهي القرية الصينية من قرى "تاوباو" الأولى التي أخذت اسمها منصة للتسوق الالكتروني تديرها مجموعة علي بابا. بدأت القرية في كسب سبل العيش عن طريق تربية الحيوانات، وانتقلت إلى إعادة تدوير النفايات البلاستيكية، ثم إلى التجارة الالكترونية، حيث 10 % على الأقل من الأسر يمارسون هذا النشاط، من خلال التأثر بتجربة فردية لأحد المهاجرين العائدين الذي افتتح متجرا الكترونيا لبيع الأثاث. تعمّمت التجربة الناجحة بين أفراد القرية ومع نهاية سنة 2010 كان هناك رأس مال كاف لإنشاء ستة مصانع للألواح الالكترونية واثنين للأجزاء المعدنية و15 شركة للخدمات اللوجستية والنقل البحري وسبعة متاجر لأجهزة الكمبيوتر تخدم 400 أسرة تنشط في التجارة عبر الأنترنت في كامل الصين وخارجها. كما شهدت المناطق الساحلية في الصين نموا سريعا خلال السنوات السابقة مقارنة مع المناطق الريفية والداخلية، غير أن الإنفاق الحكومي على ربط تلك المناطق بالأنترنت أسهم في إعادة انتعاشها من خلال اندماج السكان في الاقتصاد الوطني والعالمي. مع سنة 2014 كان عدد التجار أكثر من 70 ألف منتشرين في 200 قرية يعملون في متاجر توظف 2.5 موظف في المتوسط، وحوالي الثلث من ملكية وإدارة هذه المتاجر تعود للنساء، وحوالي 1 % منهم من ذوي الإعاقة، لتكون هذه التجربة مثالا واقعيا عن الاحتواء الاجتماعي (مجموعة البنك الدولي، 2016، ص 6).

من ناحية أخرى عملت شركة "علي بابا" الناشطة على الأنترنت منذ نشأتها سنة 1999 على تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة ضمن سلسلة أخرى من الخدمات المقدمة، ونشأ عن هذا التمويل محفظة قروض بقيمة 200 مليار رينمنبي، عملت الشركة على توريقها وتحويلها إلى أوراق مالية من الدرجة الأولى وتسويقها إلى مجموعات من المستثمرين بضمان أصول المشاريع التي وصل عددها إلى 800 ألف سنة 2014. وقد تمت العملية من خلال منصة إلكترونية للإقراض تسهم في تجميع البيانات وفي تقييم الأداء الائتماني للمشاريع القائمة وفي تقييم الجدارة الائتمانية للمشاريع الراغبة في التمويل، مما أسهم في التقليل من تكلفة القروض وتكلفة إدارة المحفظة. وقد سمح استخدام التكنولوجيا المالية في الإسهام في إنشاء بنك *MY bank* الذي يعمل على الأنترنت لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة والذي توسعت نشاطاته كثيرا سنة 2018 (بلانشيه، 2019، ص 25).

3.3 الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي في الأردن وإسهامها في حل مشاكل اللاجئين:

يعد الأردن من الدول التي أفصحت عن تبني استراتيجية وطنية محددة للشمول المالي تهدف إلى التركيز على القطاعات ذات الأولوية. تتضمن عناصر الاستراتيجية كل من: المالية المصغرة، الخدمات المالية الرقمية، وتمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة من خلال الركائز – التي تعد المتطلبات الأساسية لإنجاح الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي– الأربعة التالية: استخدام التكنولوجيا المالية، حماية المستهلك المالي ورفع القدرات المالية لكافة فئات المجتمع، والبيئة المالية المناسبة (البنك المركزي الأردني، 2018). وعلى الرغم من أن هذه الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي شاملة إلا أنها تستهدف الفئات الضعيفة من ذوي الدخل المحدود. وقد أعلنت الحكومة الأردنية عن التزامها برقمنة التحويلات المالية، حيث يقدر البنك الدولي أن نسبة التحول الرقمي قد وصلت إلى 160 خدمة من مجموع 260 من خدمات الدفع الالكتروني، والعملية في تزايد من حيث الحجم والعدد، في

حين يلتزم البنك المركزي بدوره بتحسين الخدمات المالية الرقمية وتبني التقنيات المبتكرة من خلال إقدامه على إنشاء مختبر تنظيمي يعد بيئة آمنة لاختبار المنتجات المبتكرة بالاعتماد على الخبرات البريطانية والماليزية (البنك الدولي، 2018).

يستفيد الأفراد عند تسوية مدفوعاتهم الكترونيا من كسب الوقت وتخفيض التكلفة نتيجة عدم حاجتهم للتنقل، وتعد الرسوم المدفوعة قليلة والمعاملات موثّقة ومشفّرة. في سنة 2011 تم إنشاء شركة "مدفوعات-*Madfoo3at*" والتي حصلت على عقد مع الحكومة الأردنية لإنشاء موقع "فواتيركم" لتحصيل فواتير الكهرباء باعتباره بوابة لخدمات الدفع الالكتروني، وتم التعاون مع 49 شركة للفواتير و23 بنكا، وتم تسوية أكثر من 4000 عملية دفع يوميا خلال سنة 2016 بقيمة 100 مليون دولار (مركزي ومضة وبيفورت، 2017، ص 41).

وقد طوّرت مؤسسة التمويل الدولية شراكة مع مؤسسة أردنية متخصصة في تقنيات "مسح قزحية العين"، للمساعدة في تعزيز الشمول المالي وانتشار حلول الدفع الإلكتروني بتلك التقنيات، المصمّمة أساسا لمساعدة اللاجئين (فئة واسعة تعيش ضمن النسيج الاجتماعي الأردني) في الحصول على المساعدات المالية أو شراء البضائع أو لسحب الأموال أو الدفع لدى المحلات المشاركة، في ظل عدم امتلاك حسابات مصرفية. وتدعم مؤسسة التمويل الدولية أنظمة الدفع المبتكرة للمساعدة على الخروج من دوامة الفقر والمساهمة في التنمية الاقتصادية في مختلف أنحاء المنطقة (عماني، حمدوش، ومسغوني، 2019).

4. إمكانيات الجزائر في الاستفادة من الشمول المالي والحلول الرقمية لمكافحة الفقر:

عندما تكون فرص الادخار الرسمية غير متوفرة يستخدم الأفراد الخيارات التقليدية كالاكتناز وشراء المجوهرات أو الاحتفاظ باحتياطي من المخزون المادي وغيرها من الأساليب التي تؤدي في كثير من الأحيان إلى التعرض للمخاطر وإلى حدوث انسداد في الدورة الاقتصادية بسبب تعطل تلك الموارد، وبالتالي يتراجع الدافع إلى الادخار بالأساس. ولذلك تم تطوير الكثير من البدائل التي تدعم السلوك الادخاري كإمكانية الوصول إلى الحسابات البنكية الرسمية دون أي تكاليف أو بتكاليف مخفّضة وبإجراءات مبسّطة، أو تقديم برامج الخدمات البنكية عبر الهاتف المحمول للتغلب على مشكلة عدم توزع الفروع البنكية أو الحاجة المستمرة إلى التنقل ((Steinert; Zenker; Filipiak; Movsisyan; Cluver & Shenderovich,2017.

1.4 القوانين والتشريعات المنظمة لنهج الشمول المالي في الجزائر:

تصنف الجزائر ضمن مجموعة من الدول العربية ذات المستويات المتوسطة من الشمول المالي (التصنيف اعتمد على مؤشر بسيط متمثل في ملكية الحسابات لدى مؤسسة مالية أو مصرفية للبالغين أكثر من 15 سنة)، بل وتتفوق – تقريبا- على الدول التي تتواجد معها في نفس التصنيف (الجدول رقم 2)، وتولي السلطات الوطنية أولوية لهذا النهج من خلال القوانين والتشريعات، بدءا بالمادة 35 مكرر من القانون رقم 13-08 المؤرخ في 30 ديسمبر 2013، المتضمن قانون المالية لسنة 2014، والتي تنص على ضرورة أن يعمل البنك المركزي على تسهيل تقديم الخدمات البنكية قصد تشجيع الشمول المالي، من خلال الانتشار والتواجد المنتظم للبنوك والمؤسسات المالية بغاية تقريبها للمواطنين (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية، العدد 68، ص21). واستمر دعم هذا النهج مع التعليمة رقم 1 المؤرخة في 14 فيفري 2018 المتعلقة بتطوير الشمول المالي والتي توجه المسؤولية مباشرة لقطاع البنوك لتفعيل ديناميكية الشمول المالي من خلال التنويع في المنتجات والخدمات وتوسيع النطاق وتقديم تلك المنتجات بما يتوافق مع احتياجات العملاء واستفادة من الابتكارات التكنولوجية وسعيا نحو الاستدامة (Banque d'Alger, 2018/02, P.1).

وفي مرحلة حديثة تدعّم هذا النهج من خلال التعليمة رقم 02 المؤرخة في 19 جوان 2018، المقدمة من طرف بنك الجزائر والمتعلقة بتدابير تكميلية جديدة في مجال الشمول المالي فيما يتعلق بادخار الأفراد بالعملة الأجنبية، من خلال تحرير عملية فتح حساب بالعملة الصعبة في (Banque d'Alger, 2018/06, P. 1)

جدول 2: موقع الجزائر بين الدول العربية ذات معدلات الشمول المالي المتوسطة 2014

-	الدول العربية ذات معدلات الشمول المالي المتوسطة		
	المجموع	الذكور%	الإناث%
الجزائر	50.5	60.9	40.1
لبنان	46.9	62.4	32.9
المغرب	39.1	52.0	26.7
تونس	27.3	34.1	20.5
الأردن	25.0	33.3	15.5
فلسطين	24.2	27.3	21.2

المصدر: واقع الشمول المالي في المنطقة العربية وآليات المصارف العربية لتعزيزه (2016). اتحاد المصارف العربية، العدد 419.

2.4 مؤشرات الشمول المالي في الجزائر للفترة 2011 – 2017:

تم بناء الجدولين: رقم (3) ورقم (4) من خلال قاعدة بيانات مؤشر الشمول المالي لسنة 2017، وبناء على متغيرات الدراسة. فكل جدول يركز على أربع فئات: البالغين في المناطق الريفية، الأسر الفقيرة والغنية، النساء، والشباب بين 15 و24 سنة وهي غالبا الفئات التي تركز عليها الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي. وتم اختيار هذه الفئات لملائمتها لموضوع الدراسة وهو مكافحة الفقر من خلال إدماج الفئات المستبعدة من الخدمات المالية الرسمية والأكثر تعرضا للفقر وعدم المساواة في الدخل. وقد تم اختيار مؤشرات أيضا تلائم الدراسة وهي: امتلاك بطاقة الائتمان، استخدام الهاتف المحمول أو الأنترنت للوصول إلى الحسابات، استخدام الأنترنت للدفع، والمدفوعات الرقمية، وهي كلها مؤشرات تبيّن الميول نحو التكنولوجيا المالية والحلول الرقمية. ويمكن اعتبار مؤشر الاعتماد على المدخرات لمواجهة حالات الطوارئ بمثابة المؤشر على الوقوع في مصيدة الفقر، ومؤشر الادخار بغرض الاستثمار مؤشرا للرغبة في تحسين الأوضاع المعيشية.

جدول 3: بعض مؤشرات الشمول المالي في المناطق الريفية وبين أوساط الفقراء في الجزائر للفترة 2011 – 2017

2011 ظهور قاعدة بيانات مؤشر الشمول المالي		2011	2014	2017	المتوسطات[2]
امتلاك بطاقة ائتمان	**في المناطق الريفية للبالغين أكثر من 15 سنة %**	%1 / %8	%1	%3	%4
استخدام الهاتف المحمول أو الأنترنت للوصول إلى حساب مؤسسة مالية				%2	%9
نسبة المدخرين لغاية الاستثمار [1]		/	%3	%17	%8
نسبة الذين يعتمدون على المدخرات بشكل أساسي لحالات الطوارئ			%1	%40	%15
استخدام الانترنت لسداد الفواتير أو للشراء عبر الانترنت		/	% 6	% 6	%11
القيام بـ أو تلقي مدفوعات رقمية			%18	%28	%31
امتلاك بطاقة ائتمان	**بين أوساط الفقراء (أفقر 40% من الأسر)**	%1 / %10	%5	%3	%4
استخدام الهاتف المحمول أو الأنترنت للوصول إلى حساب مؤسسة مالية				%1	%9

نسبة المدخرين لغاية الاستثمار			%7	%12	%7
نسبة الذين يعتمدون على المدخرات بشكل أساسي لحالات الطوارئ			0	%18	%13
استخدام الانترنت لسداد الفواتير أو للشراء عبر الانترنت			% 5	% 2	%12
القيام بـ أو تلقي مدفوعات رقمية			%20	%20	%31
امتلاك بطاقة ائتمان	بين أوساط الأغنياء (60%)	%1 / %14	%7	%3	%8
استخدام الهاتف المحمول أو الأنترنت للوصول إلى حساب مؤسسة مالية				%2	%15
نسبة المدخرين لغاية الاستثمار			%14	%15	%10
نسبة الذين يعتمدون على المدخرات بشكل أساسي لحالات الطوارئ			%1	%31	%19
استخدام الانترنت لسداد الفواتير أو للشراء عبر الانترنت			% 6	% 6	%18
القيام بـ أو تلقي مدفوعات رقمية			%29	%30	%42

(1): بدء، تشغيل، أو توسعة عمل تجاري (2) الشرق الأوسط وشمال افريقيا

المصدر: قاعدة بيانات مؤشر الشمول المالي 2017.https://globalfindex.worldbank.org

من خلال الجدولين (3) و (4)، اللذين يعرضان نسب مقارنة لبعض مؤشرات الشمول المالي في الجزائر مع متوسط المؤشرات المذكورة في الشرق الأوسط وشمال افريقيا، تبدو مؤشرات تفعيل الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي المنتقاة جد ضعيفة وغير متماشية مع الجهود المبذولة من قبل السلطات الوطنية –في خطابها الرسمي–، والتي تدعو باستمرار إلى تطوير البنية التحتية للاتصالات من ناحية وتحديث النظام البنكي من ناحية أخرى لتحقيق مستويات مرتفعة من الشمول المالي تصب في خدمة التنمية المستدامة. ونسجل تفوق مؤشر "الادخار لغاية الاستثمار" عن المتوسط المسجل في المنطقة لكل الفئات المستهدفة، ويعد هذا جيّدا لتحفيز الادخار أكثر ولخلق استثمارات من خلال المشاريع المصغرة والناشئة والابتكارية، غير أن المؤشر الموازي له والمتمثل في "الاعتماد على المدخرات لمواجهة حالات الطوارئ" يعد محبطا إذ يسجّل مستويات مرتفعة لكل الفئات مقارنة مع المتوسط في المنطقة، ويعود ذلك لغياب بدائل أخرى لمواجهة الأزمات والأوضاع الصعبة، وبالتالي يصعب الابتعاد عن مصيدة الفقر والمحافظة على الأصول (أو المدخرات).

جدول 4: بعض مؤشرات الشمول المالي بين النساء والشباب في الجزائر للفترة 2011 – 2017

2011 ظهور قاعدة بيانات مؤشر الشمول المالي		2011	2014	2017	المتوسطات (2)
امتلاك بطاقة ائتمان	بين أوساط	% 10 / %2	%4	%1	% 15
استخدام الهاتف المحمول أو الأنترنت للوصول إلى حساب مؤسسة مالية	النساء			%1	% 9
نسبة المدخرين لغاية الاستثمار			%6	%8	% 6
نسبة الذين يعتمدون على المدخرات بشكل أساسي لحالات الطوارئ(1)			0	%26	% 16
استخدام الانترنت لسداد الفواتير أو للشراء عبر الانترنت			%2	% 3	% 13

القيام بـ أو تلقي مدفوعات رقمية			%17	%20	% 29
امتلاك بطاقة ائتمان	بين أوساط الشباب من 15 إلى 24 سنة		%1 / % 9	%6	%2	% 4
استخدام الهاتف المحمول أو الأنترنت للوصول إلى حساب مؤسسة مالية					%1	% 13
نسبة المدخرين لغاية الاستثمار			%10	% 8	% 9
نسبة الذين يعتمدون على المدخرات بشكل أساسي لحالات الطوارئ			0	%12	% 13
استخدام الانترنت لسداد الفواتير أو للشراء عبر الانترنت			%4	%3	% 17
القيام بـ أو تلقي مدفوعات رقمية			%12	%13	% 27

(1): القادرات على كسب المال (2) الشرق الأوسط وشمال افريقيا

المصدر: قاعدة بيانات مؤشر الشمول المالي 2017. https://globalfindex.worldbank.org/

وبالرجوع إلى متطلبات بناء الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي وركائز تلك الاستراتيجية يمكن فهم ضعف هذه المؤشرات بشكل أفضل. فالإشكالية تتمثل في ضعف عناصر العرض والطلب والبنية التحتية في الوقت نفسه:

- ماذا عن **العرض**، هل هناك تحديث كافٍ للخدمات المقدمة من قبل المؤسسات المالية التقليدية لمواكبة ثورة التكنولوجيا المالية أو الخدمات المالية الرقمية؟
- ماذا عن جانب **الطلب**، إلى أي مدى هناك وعي مالي من خلال تبني وتعميم سياسة وطنية للتثقيف المالي؟
- ماذا عن البنية المالية التحتية الرقمية (شبكة الاتصالات، الأنترنت)؟

3.4 الجهود المبذولة لدعم البنية التحتية المالية للشمول المالي في الجزائر:

كل استراتيجية للشمول المالي تقوم على عاملي التكنولوجيا المالية والتنمية الرقمية، اللذان يعدان المعزز الأساسي لتلك الاستراتيجية والمساعد على انتشار وتعميم الخدمات المالية في إطار الشمول المالي الرقمي. ولئن قمنا بتحليل وضعية شركات التكنولوجيا المالية في الجزائر فسنجدها جد متراجعة مقارنة مع الدول العربية ودول الشرق الأوسط وشمال افريقيا، التي خطت خطوات كبيرة في هذا المجال تماشيا مع التحول الرقمي في العالم بأكمله. بالنظر إلى الشكل رقم (3) وإلى محتوى التقرير الصادر عن مركزي 'ومضة" و"بيفورت" الذي يفصل في وضع التكنولوجيا المالية في المنطقة العربية، نلاحظ التأخر الشديد الذي تعاني منه الجزائر على مستوى الدمج الحقيقي بين المالية والتكنولوجيا من خلال شركات التكنولوجيا المالية، ففي حين يصل عدد هذه الشركات إلى خمسة عشر شركة في دول تتميز بصغر المساحة وقلة عدد السكان مقارنة بالجزائر فإننا نسجل وجود شركتين اثنتين فقط في الجزائر.

الشكل 3: حصة الجزائر من شركات التكنولوجيا المالية (سنة 2017)

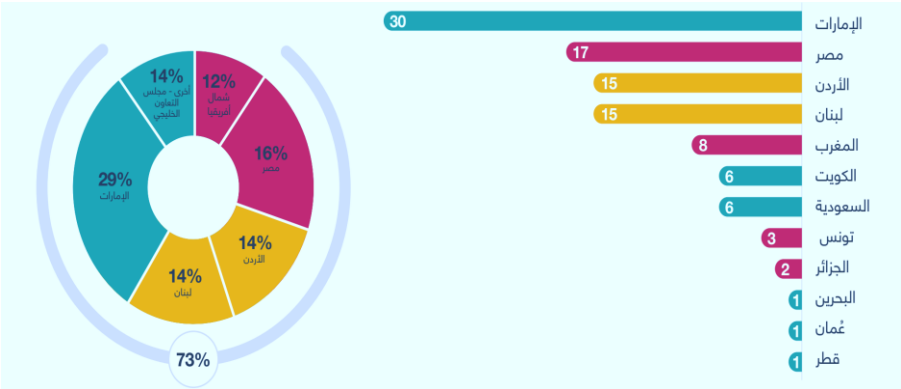

المصدر: مركزي ومضة وبيفورت (2017). التكنولوجيا المالية في الشرق الأوسط وشمال افريقيا: توجهات قطاع الخدمات المالية، ص 14.

وتجدر الإشارة إلى أنّ العائق الأساسي أمام هذه الشركات غالبا ما يكون قلة الثقة والخوف من الاحتيال، رغم أنّ الجزائر تعد من الدول القليلة السبّاقة إلى سن تشريعات بشأن الجرائم الالكترونية والأمن المعلوماتي (International Telecommunication Union (ITU), 2017). هناك ضرورة للاهتمام أكثر بالتكنولوجيا المالية في الجزائر بسبب وجود عدد كبير من الأفراد الذين يقعون في منطقة الاستبعاد المالي من النظام المالي الرسمي بسبب:

– التكلفة المرتفعة للخدمات المصرفية التقليدية؛

– تزايد استخدام الأنترنت في جميع جوانب الحياة؛

– ازدياد نسب انتشار الهواتف الذكية؛

– ضعف نسب الاقراض الممنوحة من طرف البنوك والموجهة لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وتعد منصات الإقراض المباشر والتمويل الجماعي بدائلا جديدة لتمويل هذه المشاريع في الجزائر ؛

– نمو التجارة الالكترونية، حيث تلعب التكنولوجيا المالية دوراً أساسياً في تحسين التجارة الإلكترونية والاستفادة من نموها.

وإذا اعتبرنا أن مجال التكنولوجيا المالية يعد حديثا ومبتكرا ويتطلب وقتا أكبر للتبلور، فيمكن الاعتماد على تحديث النظام المصرفي لتعزيز الشمول المالي. ولكن بالرغم من رغبة الجزائر في التحول نحو المالية الالكترونية خلال العشرية الأخيرة، إلا أن المنظومة المصرفية لم تستفد من البنية التحتية التقنية المتوفرة في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصال من أجل تعزيز الشمول المالي من خلال الاستفادة – على الأقل– من تطور نسبة المشتركين في خدمات الهاتف الثابت، والمحمول، والأنترنت، والتي تعبر بشكل ما عن مستوى الحلول الرقمية المتاحة لدعم التنمية الرقمية (الجدول رقم 5).

جدول 5: البنية التحتية التقنية الداعمة للشمول المالي في الجزائر للفترة 2011 – 2017

المؤشر	2011	2014	2017
العدد الإجمالي لمكاتب البريد الموجودة	3456	3633	3824
عدد مكاتب البريد في الخدمة	3334	3533	3743
عدد مكاتب البريد المتصلة بالأنترنت	3334	3533	3743
شبابيك لذوي الاحتياجات الخاصة	48	306	3892
الكثافة البريدية	10936	10489	10904
نسبة الهاتف الثابت في المنازل%	40	40	36
نسبة المشتركين في شبكة المحمول %	36	43	50
نسبة المشتركين في خدمة الأنترنت %	/	10	38

المصدر: بيانات مجمعة من خلال الرابط التالي: https://www.mpttn.gov.dz

من خلال الجدول رقم (5) يمكن أن نلمس تطورا ملحوظا في البنية التحتية التقنية الضرورية لخلق بنية تحتية مالية، إذ نلاحظ تحسنا في الكثافة البريدية التي تضمن الخدمات الجوارية التي تعد سندا قويا للاستدامة (ولعلها وجه من أوجه المالية الجوارية)؛ مع وجود تحسن من فترة لأخرى في الاشتراك الأسري في خدمات الهاتف الثابت والتي يعبر التراجع اللاحق في نسبها عن الانتقال إلى خدمات الهاتف المحمول (تراجع نسبي)؛ وجود تطور في نسب الربط بالأنترنت وهو التوجه العالمي الذي يجب السير معه. وتعبر كل هذه المؤشرات عن "الجاهزية الالكترونية" التي يمكن أن تساعد على تعميم الخدمات المالية على الفئات المستهدفة في الجزائر لمكافحة الفقر. إلاّ أن المقارنة مع دول الشرق الأوسط وشمال افريقيا تبيّن أن هذه الجهود غير كافية وتحتاج إلى تطوير أكثر للحاق بالمنطقة (الشكل رقم 4). وعلى البنوك الاهتمام أكثر بالابتكار والعمل على مواجهة هذا التحدي من خلال تطوير الشراكة مع شركات الاتصالات من خلال محاكاة تجارب افريقية رائدة للصيرفة المحمولة أو الالكترونية.

في إطار الجهود المتواصلة لتعميم الخدمات المالية والمصرفية، هناك مسعى نحو إقامة مشروع "بريد بنك" يستهدف قطاع البريد وعملائه الفعليين والمحتملين، وذلك بإدخال خدمة إضافية وإعادة هيكلة تسمح بظهور "بنك بريدي" كما هو معمول به في الدول المتطورة بهدف إعادة تأهيل الخدمة العمومية وتعزيز مفهوم الجوارية.

الشكل 4: تغلغل الأنترنت والبنية التحتية للأجهزة المحمولة في منطقة الشرق الأوسط للفترة 2000 – 2016

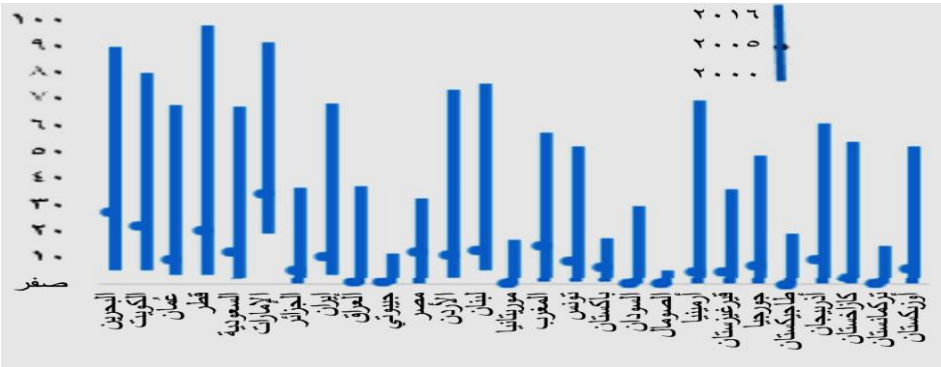

المصدر: صندوق النقد الدولي (2017، أكتوبر). آفاق الاقتصاد الاقليمي، مستجدات منطقة الشرق الأوسط ، ص 61.

5. آفاق الاعتماد على استراتيجية الشمول المالي لمكافحة الفقر في الجزائر:

يمكن للنساء الراغبات في ممارسة الأعمال التجارية الحصول على حسابات بنكية تدار عبر الهواتف المحمولة، وهذا قد يؤدي إلى ترشيد الاستهلاك وتوجيه الأموال إلى الادخار والتشجيع على المبادرة وإنشاء مشروعات صغيرة في تجارة التجزئة، الصناعات التقليدية النسيجية أو الغذائية، الحرف اليدوية، الطبخ والخياطة الضرورية، وهي كلها أنشطة داعمة لتنشيط قطاعات أخرى كالسياحة. كما يمكن تشجيع منصات التمويل الجماعي (التشاركي أو التضامني) بكافة أشكاله، حيث العدد الحالي لهذه المنصات لا يتجاوز الثلاث: *ANGEM*، *TWIZA*، و*CHRIKI* ويعد هذا العدد محدودا جدا مقارنة مع نسبة الشباب عموما ونسبة المتخرجين من الجامعات ومراكز التكوين المهني سنويا، ونسبة النساء الراغبات في إنشاء المشاريع المصغرة. كما يعاني التمويل الجماعي من صعوبات عديدة في كامل شامل افريقيا (والجزائر جزء منها) بسبب ضعف الوعي المالي، فحتى المشاريع التي تقدم على مستوى منصات عربية أكبر لا تجد التمويل المناسب بسبب عدم قدرة أصحابها على إيصال جدواها بشكل جيّد.

يمكن الاستمرار في تطوير البنية التحتية الرقمية المؤسسية، والتي من بين ما تشمل، خدمات الأنترنت ذات النطاق العريض، وخدمات البيانات المحمولة، والوصول إلى البيانات الضخمة، والبنية التحتية لبطاقات الهوية الرقمية، وخدمات الدفع الرقمية، للعمل على بناء استراتيجية وطنية للشمول المالي تراعي المتطلبات الضرورية لنجاحها (الشكل رقم 2)، حيث لابد من تفعيل الأدوار الثلاثة: التثقيف المالي أو الوعي المالي ضروري لتفعيل جانب الطلب من خلال تحسيس العملاء بالمصلحة العامة والخاصة الممكن تحقيقيها من خلال التوجه نحو الدفع الالكتروني والاعتماد على الأدوات المالية المبتكرة رقميا لتمويل المشروعات الصغيرة والناشئة والابتكارية؛ الكفاءة والفعالية ضرورية للقيام بدور فاعل ومؤثر من جانب العرض، أي من جانب تقديم الخدمات والمنتجات المالية، وحتي في ظل محدودية شركات التكنولوجيا المالية في الجزائر لابد على البنوك أن تواكب تطورات المالية الرقمية لدعم الاستراتيجية الوطنية ولتتمكن –البنوك نفسها– مستقبلا من الصمود والمنافسة مع الكيانات المالية الجديدة الناشئة؛ وفي الأخير فإن الدور الذي تقوم به السلطات العمومية أساسي في تحديث القوانين المؤطرة للأنشطة المالية وفي تطوير البنية التحتية الرقمية.

ربطا بما سبق، لا غنى عن تفعيل جانب الطلب لإنجاح عملية الإدماج المالي لفئات المستبعدين ماليا بسيرورة التنمية ضمن استراتيجية الشمول المالي. ويعد التثقيف المالي أساسيا على هذا الصعيد وهو الكفيل بربط الطلب مع العرض الذي لن يكون مجديا في ظل غياب الوعي الكافي من قبل الفئات المستهدفة. فقد تطلب الأمر وقتا طويلا لنشر الوعي المطلوب حول أهمية المالية المصغرة وما يرتبط بها من خدمات على المستوى المحلي لدعم التنمية المحلية، خاصة في المناطق البعيدة عن

المركز، وسوف تكون هناك حاجة أكبر للتعريف بما تقدمه التنمية الرقمية والمالية الرقمية تحديدا لهذه الفئات، خاصة بتعريفها وربطها بمنصات التمويل أو الإقراض الجماعي.

كما يمكن للجزائر –كغيرها من الدول– الاستفادة من مساعدة البنك الدولي والمؤسسات الدولية الأخرى في إطلاق استراتيجية وطنية واضحة المعالم للشمول المالي، حيث تقدم مجموعة البنك الدولي باقة من الخبرات والتجارب الناجحة في مجال تعميم الخدمات المالية على نحو مسؤول على الصعيدين المحلي والدولي.

6. خاتمة:

اهتمت هذه الدراسة بتحليل دور استراتيجية الشمول المالي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بالتركيز على مكافحة الفقر وزيادة القدرة على الادخار وتحسين الدخل لتفادي الوقوع في مصيدة الفقر. وذلك من خلال عرض تجارب دولية متنوعة تعبر عن الاستفادة من الاستراتيجيات الوطنية للشمول المالي وكذا من التنمية الرقمية في تحسين الظروف المعيشية وتطوير سبل كسب الدخل وتقليص التكاليف غير الضرورية والقدرة على الادخار بشكل أفضل، وكذلك القدرة على تقليص الفجوات بين الجنسين وبين الأفراد المقيمين في بيئات متباينة من حيث الفرص والإمكانيات. فيمكن للشمول المالي أن يدعم مسارات التنمية المحلية (اللامركزية) بصورة حديثة من خلال بدائل تمويلية مبتكرة وخلاّقة، وسوف ينصب كل ذلك في النهاية ضمن السياسة العامة لمكافحة الفقر. كما يمكن أن يدعم التنمية المالية المحلية بدمج الفئات الفقيرة والضعيفة من خلال نماذج وبدائل التمويل المبتكرة التي تدمج المناطق المحلية والفئات التي تعاني من الاستبعاد المالي في عملية التنمية، للتخفيف من عدم المساواة والفجوات على الأساس الجغرافي. حيث يخدم هذا المسار ما تسميه المؤسسات المالية الدولية بالنمو المنصف، بحيث يتم الاحتفاظ بالقيمة محليا ودعم الاستثمارات المسؤولة والمستدامة. ويسهم الشمول المالي في التمكين الاقتصادي للمرأة، فنماذج الأعمال ذات الصلة بالصناعة المالية الحديثة تتمحور حول العملاء وطبيعتهم الخاصة. ولأن النساء غالبا ما يعانين من مشاكل التمويل عند إنشاء مشاريعهن الخاصة وعند اللجوء إلى مؤسسات التمويل التقليدية، يمكن للمالية الرقمية استيعاب هاته الفئة (مثلما تبيّنه التجربة في كينيا) بالاعتماد على الهواتف المحمولة والتمويل التضامني والإقراض الجماعي ومجموعات التمويل غير الرسمية.

بناء على تتبع وتحليل التجارب الدولية في مجال الاعتماد على الشمول المالي لتحقيق التنمية المستدامة والتقليل من الفقر، وكذلك مشاريع المؤسسات المالية الدولية ومقترحاتها لدعم الدول التي مضت في هذا النهج، وبناء على المتطلبات والركائز التي تقوم عليها الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي في العديد من الدول التي تبنت هذه الاستراتيجية، توصي هذه الدراسة بـ:

– تعزيز البنية التحتية المالية: يعد توفر بنية تحتية مالية سليمة لتلبية متطلبات الشمول المالي أحد الركائز الأساسية لخلق بيئة داعمة، ويأتي ذلك ضمن استراتيجية شاملة للنمو الاقتصادي. وتشمل هذه البنية الأطر التشريعية، توزيع شبكات البنوك والمؤسسات المالية، ودعم إنشاء وكالات لتقديم الخدمات المالية. كما يتطلب الأمر تطوير أنظمة الدفع والتسوية لتسهيل تنفيذ المعاملات المالية وتدنية تكاليفها والانتقال إلى المعاملات المالية الرقمية، وكذلك بناء قواعد بيانات وطنية مفتوحة لتعزيز الشفافية.

– تطوير الخدمات والمنتجات المالية التي تلبي احتياجات جميع الفئات الاجتماعية: عند توفر البنية التحتية المالية، تقع المسؤولية على عارضي الخدمات لتصميم وطرح منتجات تلائم متطلبات العملاء المستهدفين، وكذلك إيجاد سبل جديدة لجلب الادخار وإيجاد منتجات جديدة للتأمين ووسائل الدفع بخلاف القروض. وعلى هذا المستوى يبرز دور الكفاءات المتخصصة ودور التدريب والتعلم لتعزيز هذه القدرات.

– توفير الحماية المالية للعملاء: تحتاج المنظومة المالية الجديدة المعقدة والديناميكية لتبني الثقة مع العملاء، الذين يطالبون بالإنصاف والشفافية والاستشارة واليسر والجودة وتقليل التكاليف وتوفير المعلومات وتوضيح الفرص والمخاطر المرتبطة بكل منتج أو خدمة بشكل دقيق، ناهيك عن الحفاظ على السرية وحماية البيانات والحسابات والاستجابة للشكاوى والاهتمام بالتفضيلات.

– العمل على نشر الثقافة المالية (الوعي) واستهداف شرائح محددة: يحتاج الأمر إلى الاهتمام بالمعرفة المالية لإعلام وتثقيف العملاء والمجموعات المهمشة، وخاصة لدى الفئات الفقيرة، أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة، الشباب والنساء، من أجل

فهم واستيعاب المنتجات المالية المبتكرة وملائمة خصائصها لاحتياجات فئات معينة. وسوف يسمح هذا الأمر باتخاذ القرارات السليمة وتقليل المخاطر والتقارب بين العرض والطلب بشكل فعال.

قائمة المراجع:

1. (د.م)، الشمول المالي في العالم العربي، اتحاد المصارف العربية، مجلة شهرية متخصصة، العدد 419، أكتوبر 2015.
2. (د.م)، واقع الشمول المالي في العالم العربي وأليات المصارف العربية لتعزيزه: اتحاد المصارف العربية، مجلة شهرية متخصصة، العدد 427، 2016.
3. آسلي ديميرجوتش وآخرون، قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي، قياس مستوى الشمول المالي وثورة التكنولوجيا المالية.
4. إندونغو إنجوغونا، وأرماندو مورواليس، وليديا إنديرانغوص (2016، جوان). جني ثمار الثورة الرقمية: مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي.
5. البنك الدولي (2018، مارس). مشروع تشجيع سياسات الاشتمال المالي في الأردن، قطاع الممارسات العالمية للتمويل والأسواق– الشرق الأوسط وشمال افريقيا: وثيقة رقم PP2409.
6. البنك المركزي الأردني (2017): تقرير الاستقرار المالي، تاريخ التصفح 2 جويلية 2018: http://www.cbj.gov.jo/Pages/viewpage.aspx?pageID=45
7. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية، العدد 68، الجزائر.
8. الجمعية العالمية لتقييس الاتصالات وإدارة الاتحاد الافريقي للاتصالات (2016، أكتوبر). استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لسد فجوة الشمول المالي.: وثيقة رقم A42، الحمامات، تونس.
9. المنتدى العربي للتقنيات المالية الحديثة التكنولوجيا المالية والبلوك تشين من أجل الشمول المالي في العالم العرب (2018، ديسمبر). أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة.
10. بلانشيه نيكولا (2019). الشمول المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، صندوق النقد الدولي، إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، وثيقة رقم 19/02.
11. حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2013). الاستراتيجية الوطنية للحد من الفقر 2013–2020.
12. صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية (2018). الإطار الاستراتيجي لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية للفترة 2018–2021: وثيقة رقم 17-20347.
13. صندوق النقد الدولي (2017، أكتوبر). آفاق الاقتصاد الاقليمي، مستجدات منطقة الشرق الأوسط.
14. عبد الرحيم إبراهيم، بدر الدين (د.ت). الشمول المالي والتنمية المستدامة، برنامج الخليج العربي للتنمية "أجفند"، وحدة التمويل الأصغر.
15. عماني، لمياء وحمدوش، وفاء ومسغوني، منى (2019، مارس). الشمول المالي والحلول الرقمية لإدارة الأزمات الاقتصادية–حالة بعض الدول العربية–: ورقة مقدمة إلى الملتقى الدولي الأول حول: إدارة الأزمات الاقتصادية في عالم متغير المنعقد في جامعة الشاذلي بن جديد الطارف، الجزائر.
16. عماني، لمياء وكيحلي، عائشة سلمة ومسغوني، منى (2017، ديسمبر). المالية والمسؤولية الاجتماعية: أي نمط للتعديل – نماذج إدماج المسؤولية الاجتماعية في المالية: المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية، العدد 5، جامعة ورقلة.
17. لوكونغا إينوتو (2017، اكتوبر). التكنولوجيا المالية: إطلاق إمكانات منطقتي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان، والقوقاز وآسيا الوسطى، آفاق الاقتصاد الإقليمي: إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى.

18. مجموعة البنك الدولي، (2016). العوائد الرقمية: تقرير عن التنمية في العالم رقم 102724.
19. مجموعة البنك الدولي، (2018، سبتمبر). أجندة مؤتمر بالي للتكنولوجيا المالية ـ وثيقة مبدئية، ص04.
20. مركز الأبحاث الاقتصادية والإحصائية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (2015). قياس الفقر في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي: تعزيز القدرات الإحصائية الوطنية، أنقرة.
21. مركزي ومضة وبيوفرت (2017). التكنولوجيا المالية في الشرق الأوسط وشمال افريقيا: توجهات قطاع الخدمات المالية.
22. مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (2014). تأثير إمكانية الوصول إلى الخدمات المالية على التنمية، بما يشمل إبراز أثر التحويلات المالية: التمكين الاقتصادي للنساء والشباب، جنيف.
23. موقع وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية والتكنولوجيات والرقمنة الجزائرية:https://www.mpttn.gov.dz
24. Banque d'Alger (2018, 14 Fév.). Aux banques et établissements financiers développement de l'inclusion financière : Note aux banques N° 01.
25. Banque d'Alger (2018, 19 Juin) . Mesures complémentaires en matière d'inclusion financière relative à l'épargne en devises des particuliers : Note aux banques N° 02.
26. Barrett, C.B. (2008). Poverty Traps and Resource Dynamics in smallholder agrarian systems : Chapter 2 in A. Ruijs, R. Dellink, editors, Economics of poverty, environment and natural resource use.
27. Cyn-Young Park and Rogelio V. Mercado, Jr. (2015, Jan). Financial inclusion, poverty, and income ineqyality in developing countries Asia : paper N 426, Asian Development Bank, Japon.
28. Demirguc-Kunt, A. ; Klapper, L. & Singer, D. (2017, Apr). Financial Inclusion and Inclusive Growth - A Review of Recent Empirical Evidence : Working Paper N° 8040, world bank group.
29. Demirguc-Kunt, A. ; Klapper, L. ; Singer, D. ; Ansar, S. & Hess, J. (2017). Mesurer l'inclusion financière et la révolution technico-financière : Base de données Global Findex, World Bank Group.
30. Hochrainer-Stigler, S. ; Patnaik, U. ; Kull, D. ; Singh, P. & Wajih, S. (2011, Mar). Disaster financing and poverty traps for poor households: realities in northern india : International Journal of Mass Emergencies and Disasters, Vol. 29, No. 1.
31. https://www.worldbank.org/en/topic/financialinclusion/overview آخر تحديث 2 اكتوبر 2018– تاريخ الاطلاع 04 أوت 2019 .
32. International Telecommunication Union (ITU). 2017. Global Cybersecurity Index. Geneva : ITU. https://www.itu.int/dms_pub/itu-d/opb/str/D-STR-GCI.01-2017-PDF-E.pdf
33. Steinert, J. I. ; Zenker, J. ; Filipiak, U. ; Movsisyan, A. ; Cluver, L.D. & Shenderovich, U. (2017, Apr). Do saving promotion interventions help alleviate poverty in Sub-Saharan Africa? A systematic review and meta-analysis, Courant Research Centre : Poverty, Equity and Growth - Discussion Papers, No. 226, Courant Research Centre Poverty, Equity and Growth, Göttingen
34. Waldron, D. & Sotiriou, A. (2018). Digital finance for the real economy : water : CGAP, world bank (تاريخ الاطلاع 20 جويلية 2019) https://www.cgap.org/sites/default/files/publications/slidedeck/Digital-Finance-in-the-Real-Economy-Water-Aug-2018.pdf
35. World Bank. (2018, May). Digital access : The future of financial inclusion in Africa International finance corporation,: Public Disclosure Authorized, 128850-WP.